

Distr.: General
17 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون
البند 134 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019

تقييم شعبة الشرطة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

- 1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تقييم شعبة الشرطة (A/74/223). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام، قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
- 2 - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها 262/72 جيم إلى الأمين العام تقييم مهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها وربتها في سياق إصلاح ركيزة السلام والأمن (A/74/223، الفقرة 1).

ثانيا - تقرير الأمين العام

- 3 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن شرطة الأمم المتحدة تقوم بمهام تشمل على سبيل المثال إنفاذ القانون المرحلي وفق ما هو مقرر وإسداء المشورة الاستراتيجية بشأن إنشاء أو إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون؛ وحماية المدنيين ودعم إعادة إرساء القانون والنظام؛ وتقديم مبادرات الشرطة المجتمعية؛ ودعم تطوير خطط أمن الانتخابات؛ وتوفير التدريب والتوجيه أثناء العمل؛ وتقديم برامج لبناء القدرات؛ وتطوير وتنفيذ برامج مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع منظمات أخرى متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛ وإسداء المشورة للحكومات والمنظمات الإقليمية والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بشأن تدابير مكافحة التهديدات عبر الوطنية بأدوات إنفاذ القانون (المرجع نفسه، الفقرة 9). وتقر اللجنة الاستشارية بالمساهمات الهامة التي تقدمها شرطة الأمم المتحدة لعمليات الأمم المتحدة للسلام.



4 - ويذكر الأمين العام أن الإصلاحات الجارية في مجالات السلام والأمن والتنمية والإدارة غيرت النطاق العام لمسؤوليات عمل الأمم المتحدة الشرطي. ويذكر أيضاً أن الشعبة، المعترف بها كمقدم للخدمات على نطاق المنظومة، مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن دعم الدول الأعضاء والمنظمة بأكملها فيما يتعلق بالعمل الشرطي في سياق البعثات والسياقات غير المرتبطة بالبعثات، ضمن النطاق الأوسع للأنشطة التي يضطلع بها مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. كما يشير إلى أن هذا الإطار الجديد للأنشطة الشعبة يمثل تحولا كبيرا في النموذج العملياتي لشرطة الأمم المتحدة، لأنها كانت مسؤولة في السابق فقط عن دعم عمليات حفظ السلام وتخصص لها الموارد اللازمة لأداء هذه المهمة فقط (المرجع نفسه، الفقرتان 2 و 13).

5 - ويشير الأمين العام إلى أنه يمكن، في سياق البعثات والسياقات غير المرتبطة بالبعثات، وضع مستشاري شرطة في مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع قيام ترتيب نقطة الاتصال العالمية بالعمل كنقطة دخول واحدة للحكومات المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستصبح القدرات الشرطية الدائمة أداة أكثر أهمية في تنفيذ ولاية الشعبة كمقدم للخدمة على نطاق المنظومة (المرجع نفسه، الفقرتان 23 و 25). وتلاحظ اللجنة الاستشارية المهام التي يجري الاضطلاع بها حاليا في سياق ترتيب نقطة الاتصال العالمية. وعند الاستفسار عن ولاية الشعبة بوصفها مقدما للخدمة على نطاق المنظومة، أُبلغت اللجنة بأن الأمين العام أعاد تأكيد هذا المفهوم في تقريره الصادر تحت الرمز A/72/772، الذي تنبأ فيه بإسناد دور مقدم الخدمة على نطاق المنظومة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وبالتالي للشعبة، ووضع الفكرة في سياقها بشكل أوثق في تقريره عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2018/1183). وتلاحظ اللجنة أن مجلس الأمن شجع الأمانة العامة في قراره 2382 (2017) على تقييم المسائل المتعلقة بمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها بالتشاور مع الدول الأعضاء. وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا كافيا بشأن ولاية الشعبة كمقدم للخدمة على نطاق المنظومة، ولا سيما فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، ولكنها لم تتلق ذلك التوضيح، وهي تطلب موافاة الجمعية العامة بالمزيد من المعلومات في هذا الصدد.

6 - وفيما يتعلق بمهام الشعبة، يشير الأمين العام إلى أنه ينبغي تعزيز قدرة الشعبة على الرقابة والتقييم، إلى جانب تعزيز قدرة الاتصال بشأن العمل الشرطي مع المكاتب والمنظمات الإقليمية الأخرى، وأنه ستكون هناك أيضاً حاجة إلى قدرة إضافية في مكتب مستشار الشرطة. ويشار إلى أن زيادة القدرة على التقييم والإشراف والتدريب والتخطيط والسياسة وإصلاح الشرطة والخبرات المتخصصة في مجالات مثل الجريمة الخطيرة والجريمة المنظمة، إلى جانب الموارد المخصصة للسفر لتسهيل عمليات النشر السريع وتقييم الأداء، تعد ضرورية لتلبية المطالب المتزايدة على الدعم الشرطي المتخصص (A/74/223، الفقرات 33 و 34 و 42).

7 - ويذكر الأمين العام أنه سيجري أيضاً في سياق حساب الدعم النظر في اقتراح لتوفير موارد لإنشاء فريق متخصص من خبراء الشرطة لتنسيق نشر الخبرة المتخصصة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين، بغية التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة والجرائم المرتبطة بها. وستستعرض أيضاً إدارة عمليات السلام المهام في الشعبة في المجالات الاستراتيجية المحدودة التي تتطلب مجموعات فريدة من الخبرة والخبرات، من أجل الاستفادة المثلى من الخبراء المدنيين الفنيين غير

المعارين؛ وسيتم الإبلاغ عن نتائج الاستعراض في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة 2021/2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 26 و 35).

8 - وفي الفقرة 39 من التقرير، يشير الأمين العام إلى أن الشعبة يرأسها مستشار شرطة الأمم المتحدة ومدير شعبة الشرطة، وهو منصب من رتبة مدير، ويقترح أن يُعيّن مستشار الشرطة بالإضافة إلى ذلك نائباً للأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية وأن يتم إشراكه في جميع مننديات ومناقشات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة التي تنطوي على مسائل تتعلق بالعمل الشرطي وإنفاذ القانون فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن.

9 - وفيما يتعلق بتمويل مفهوم مقدم الخدمة على نطاق المنظومة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الشعبة لا تزال تقيّم الخيارات استناداً إلى الفصل الواضح بين الأنشطة المضطلع بها داخل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخارجها، رغم أن الحصول على موارد أساسية محدودة من الميزانية العادية للبيئات غير المتعلقة بالبعثات سيكون أمراً أساسياً، مع توقع تحمل الكيانات الطالبة للمساعدة بعض التكاليف. وأُبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسارها، بأنه في حين لا تترتب على التقرير في حد ذاته في هذه المرحلة آثارٌ مباشرة في الميزانية، فإنه يمكن أن ينشئ آثاراً مالية في إطار حساب الدعم للفترة 2021/2020 أو 2022/2021 والميزانية البرنامجية لعام 2020. وستنظر اللجنة الاستشارية في أي آثار مالية ذات صلة عندما يعرضها الأمين العام على الجمعية العامة للنظر فيها في مقترحات الميزانية المقبلة.

ثالثاً - الاستنتاج

10 - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الإحاطة علماً بالمقترحات السياساتية الواردة في التقرير يمكن أن تؤثر على المقترحات التي تنطوي على آثار في الميزانية التي يقدمها الأمين العام في تقاريره المقبلة.

11 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأً بتعليقاتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.